نُخْبَةُ الإِعْلامِ الجِهَادِيّ

قِسْمُ التّفْرِيغِ وَالنّشْرِ

تفريغ الكلمة الصوتية

بعنوان

[بين..الإسلاميين والليبراليين]

للشيخ المجاهد

إبراهيم الربيش حفظه الله

الصادرة عن مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي



شوال 1431هـ- 9/2010م

بسم الله الرحمن الرحيم

نُخْبَةُ الإِعْلامِ الجِهَادِيِّ

قِسْمُ التَّفْرِيغِ وَالنَّشْرِ

تفريغ الكلمة الصوتية

بين الإسلاميين والليبراليين

لفضيلة الشيخ المجاهد/

إبراهيم بن سليمان الربيش

حفظه الله

الصادرة عن مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي

١٠ شوال ١٤٣١ هـ

١٨/٩/ ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا إلى يوم الدين. أما بعد:

هذه رسالة أرسلها إلى كل مشفق على الأمة في بلاد الحرمين، أرسلها إلى العلماء والدعاة، إلى خطباء المنابر وأئمة المساجد، إلى المدرسين وأساتذة الجامعات، إلى الرعاة في البيوت وأهل الغيرة من الآباء والأولياء، إلى كل مسلم ومسلمة يقدمون أمر الله على غيره، وليسوا ممن إذا سلمت لهم معاشاتهم فلا مبالاة بما يجري على الدين. إلى كل هؤلاء أرسل هذه الرسالة راجيًا أخذها بعين الاعتبار، أذكركم الله الذي ائتمنكم على دينكم واسترعاكم على ما تحت أيديكم وما من راعٍ يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة كما قال الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام. أُذكّر أهل العلم الميثاق الذي أخذه الله عليهم {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ} ولولا أن الله أوجب علينا النصيحة للمسلمين لما كلفت نفسي إرسال هذه الرسالة.

بدايةً أسألكم: هل يرضيكم حال المجتمع وما هو فيه من تردٍّ يظهر منه أن المجتمع يتجه إلى الهاوية؟ وما من عام يأتي إلا والذي بعده شر منه.
سيتكلم البعض رادًّا عليّ، ويرميني بعضهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : "إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم". سأُصنف ضمن صنّاع الكوابيس! وسأوصف بنظرية المؤامرة، ولكن ذلك كله لا يهم، ومن أراد التبين فليعاين الحال، ولكن بعين الإنصاف.

إن مما يظهر لمن عاين الحال أن مشاكل الفساد قد كثرت وتنوعت حتى تبلدت منها الأحاسيس، وكثر التبرج وانتشر فلم يخلُ منه سوق، بل ولم يسلم منه بيت الله الحرام! وكثرت قضايا الخلوة المحرمة وما يترتب عليها. ومن جالس رجال الهيئة عرف العظائم!
والمصيبة الأعظم أن مجتمعنا أسلم نفسه إلى جلاديه غفلة أو تغافلًا، فتراهم يعبثون به دون أن يظهر منه أدنى امتعاض، ونتيجة لذلك ظهرت أنواع مختلفة من الفساد المقنن، والتي تهدف إلى مسخ

المجتمع وتغريبه، وطمس ما يدل على الهوية الإسلامية في عاداته الاجتماعية، فنشط برنامج ابتعاث المرأة أنشط من ابتعاث الرجال، ووُفرت لها الوظائف أكثر من الرجال، وأُقرت بطاقة المرأة، والسعي جاد لفرضها على التدريج، فمرة نسمع عن عميدة كلية ترفض امتحان الطالبات بلا بطاقة، وأخرى عن قاضٍ عطّل قضية حتى تستخرج الموكلة بطاقة، وكأني بهم من ثمَّ لهم ما يريدون. سيوقفون عقود الأنكحة وتقاسم التركات وتملك العقارات أو بيعها حتى تستخرج المرأة بطاقة.

ومن أنواع ذلك الفساد ما استفاض خبره من تمثيل النساء من بنات البلد وعملهن مذيعات ومراسلات للقنوات الرسمية.

ومن الفساد المقنن ما نراه من اختلاط في المستشفيات، مع أن الإمكانيات لعزل الجنسين متوفرة بكل سهولة لمن أراد ذلك، ولئن ادعوا الحاجة في تولي الرجال علاج النساء في بعض الأحوال؛ فأي حاجة في ملء الأقسام الرجالية بالطبيبات والممرضات!

وها قد جاء آخر طراز من الاختلاط، وهو ما تفتقت عنه عبقرية الملك، فحقق حلمه المنتظر منذ خمسة وعشرين عامًا عبر جامعة يختلط فيها الرجال بالنساء والطلبة بالطالبات.

إن خطتهم هي نشر الفساد ومسخ المجتمع، ولكن على شكل تدريجي بحيث لا يستنكر المجتمع ذلك، وهو كما قيل (بطيء أكيد المفعول). وإن كان الواقع في السنوات الأخيرة شهد تسارعًا في خطواتهم، ولعل ذلك أن يكون أسرع في فضحهم، ولعل سرعتهم لأنهم أَمِنُوا، ومن أمن العقوبة أساء الأدب! فلم يخافوا الله، وأثبتت التجارب السابقة أن لا ردّ من الناس يُخشى.

إن من خططهم الماكرة لإدخال الفساد أنهم ادعوا الحرية الصحفية، وكانت البداية أن أصدر وزير العدل تعميمًا إلى القضاة الشرعيين يقضي بإلزامهم بالمادة السابعة والثلاثين من نظام المطبوعات والنشر، والتي تنص على أن قضايا النشر في الصحف من اختصاص وزارة الإعلام، وليس للمحاكم الشرعية. ولما اؤتمن الذئب على القطيع فُتِح المجال للكتاب أن يكتبوا ما شاؤوا، لا حسيب ولا رقيب، ولكن ليس لأي أحد، وإنما لنوعية معينة من الكتاب، فيكتبون ما شاؤوا مما يخالف الشرع وتأباه عاداتنا الاجتماعية، ثم تُغفل كثير من الأصوات التي ترد عليهم، ومع مرور الوقت يكون المجتمع قد تبلد إحساسه تجاه هذه القضية.

أقرب مثال على ذلك بطاقة المرأة، كتبت عنها الصحف كثيرًا، وكثر فيها القيل، فلما هيأ الناس لتقبل الصدمة، أُقرّت. ولما تُقبل إقرارها حان الوقت لفرضها بالتدريج.

والدور قادم على الأندية الرياضية النسائية، وقيادة المرأة للسيارة.

ومما زادهم جرأة ما حصل من الضعف الذي اعترى المتصدرين في الساحة من التيار الإسلامي، وترى الغالبية العظمى من الصحف لا تنشر لهم مقالًا، ومن كان منهم يكتب في الصحف فلا يحدث نفسه بالكتابة في تلك الموضوعات؛ لأنه يعلم أنها لن تنشر، ولم يعد لهم سوى منتديات الإنترنت، وقناة أو اثنتان من القنوات الفضائية، أما القنوات الأخرى فقلما تستضيفهم إلا إذا أحست أنها ستوظف كلامهم لصالحها، وفي ذلك الظهور ترى منهم الضعف، يعرضون أنفسهم على استحياء، ذابوا مع المتغيرات بشكل عجيب، وشابهت مصطلحاتهم ومفاهيمهم مفاهيم كُتّاب الصحف من التيارات الأخرى، فأصبحوا يتكلمون عن الوطن والإخلاص له والانتماء إليه بدلًا من الغيرة على الدين، وأصبحوا يرددون "هذا مخالف للنظام والقانون" بعد أن كان الحكم لله وحده، ولا تسمع تحكيم شرع الله على ألسنتهم إلا قليلًا.

ولم تقتصر المصيبة على أنهم لا ينكرون من المنكرات إلا ما يمنعه النظام، بل تردى الحال عند كثير منهم فصاروا يتواصون على ألا ينكروا من المنكرات إلا ما نصّ النظام على منعه، ومن جاهر بإنكار شيء منها بادروا إلى نصحه أكثر من نصحهم أصحاب المنكرات.

أما من ينكر بيده فهذا عند بعضهم كمن أتى بابًا من الفسق يحتاج إلى إعلان البراءة من فعله. ولربما اجتمعوا مع الليبراليين في مجلس أو على قناة، فترى ضعف الخطاب وقلة الجرأة، وترى كلا الفريقين يدعي وصلًا بليلى، وكلٌّ يدعي أن ولاة أمره في صفه وأنهم يؤيدون ما يقول وأن النظام لصالحه وأنه يريد خدمة الوطن ومصلحة الشعب. وكثيرًا ما تكون الحجة في الرد على الخصم: "لستَ أدرى من ولاة الأمر"، أو "ولاة الأمر أدرى بالمصلحة"!.

وقبل ذلك وأثناءه وفيما بعده لابد أن يضربوا على الوتر الذي يُطرب ولاة أمرهم، وذلك بإدانة الجهاد تحت مسمى الإرهاب، وهو عند بعضهم كالملح للطعام، أو كالطهارة للصلاة! إذ يخشون لو سكتوا أن تكمم أفواههم أو تعطل دعوتهم، ووصل الحال ببعضهم أن يفتري على المجاهدين، وإذا تحدث عن الليبراليين قال: "إخواني الليبراليين"!

وترى ولاة أمرهم يتبسمون لهم، ولا يعطونهم إلا مزيدًا من التضييق ونشر الفساد.

وتراهم يفرحون لأن نايف ابن عبد العزيز استنكر أسلوب تلك الجريدة أو تلك القناة. يفرحون بذلك ويرددونه ولربما قرؤوه واستشهدوا به كما يستشهدون بكلام أهل العلم، وهم يعلمون ونايف أعلم منهم أن قرارًا منه يكفي لتغيير منهج أولئك الكتّاب أو لتنحية من شاء تنحيته منهم أو حتى لسجنه أو فصله؛ إذ كيف يعقل أن وزير الداخلية الذي أعطى نفسه منزلة من لا يُسأل عما

يفعل يتدخل في إيقاف الخطباء والدعاة وله الحق في فصل الموظفين من وظائفهم ولو كانوا خارج وزارته يأمر باعتقال من شاء ولا يحق لديوان المظالم أن ينظر في القضايا التي تُرفع ضد مباحثه، ثم بعد ذلك يستاء من صحيفة من الصحف ولا يستطيع أن يردعها عما يكره!

إن الأمر الذي يحتاج إلى صراحة واضحة أن هذه الزمرة الفاسدة من الكتّاب هم رهن إشارة نايف وإخوانه، وهم لا يتكلمون إلا بما يوافق أهواءهم، وإن وُجد تجاوزات فردية فسريعًا ما يُبادر بعلاجها.

إن حكام آل سعود يريدون أن يأخذوا من الإسلام والليبرالية ما يوافق شهواهم ويدعون ما سوى ذلك، ولذا فهم وضعوا لمن تحت سلطتهم من الإسلاميين والليبراليين خطوطًا حمراء لا يستطيعون تجاوزها، وبقي الجميع يتحركون داخل تلك الخطوط، والويل ثم الويل لمن يفكر في تجاوزها. فالإسلاميون مثلًا لا يستطيعون الحديث عن جهاد الأمريكان وأنه مشروعٌ كما كان جهاد الروس مشروعًا، ولا يستطيعون إنكار المحاكم الوضعية التابعة لوزارة التجارة أو وزارة الإعلام. ومن الذي يستطيع إنكار هذه الحملة الشرسة من الاعتقالات؟ ولما تكلموا عن الاختلاط في جامعة الملك عبد الله تكلم كثير منهم عنه من منطلق أن نظام البلد لا يقره، وأن ولي أمرهم لا يعلم عنه!

ونحن مقبلون على ما يسمى باليوم الوطني، فهل يستطيع داعية أو عالم أو حتى المفتي نفسه أن ينكر الاحتفال باليوم الوطني؟ أو أن ينقل مجرد نقل فتوى اللجنة الدائمة في تحريم الاحتفال به؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن فتوى اللجنة الدائمة في تحريمه كانت يوم كان مجرد ذكرى يُحتفل لها باحتفالات خفيفة، أما الآن فهو عيد تعطل فيه المدارس وتُفرض الاحتفالات لأجله فرضًا. وإن الأسماء لا تغير من حقيقة المسميات شيئًا، لا يستطيعون إنكار ذلك، فقد سكت سوادهم الأعظم عن انتهاك الرافضة لجناب التوحيد في مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأي منكر يُنكر وقد سُكت عن الشرك الأكبر المُخرج من الملة!

ومثل ذلك يُقال عن الليبراليين، وهم لم يأخذوا الليبرالية بمعناها الأصلي وإنما أخذوا منها التحرر من بعض القيود الشرعية والاجتماعية، ولا يستطيعون أن يعلنوا تحررهم من الاستبداد السياسي الذي يمارسه عليهم الأعرابي المعتوه وإخوانه! فمن منهم يستطيع أن يتجرأ ويسأل في مقال من مقالاته: لِمَ لا يتغير وزير الداخلية أو وزير الدفاع كما يتغير غيرهما من الوزراء؟ ومن الذي يستطيع أن يقول إن تعيين نائب ثانٍ لرئيس مجلس الوزراء يلغي وظيفة هيئة البيعة؟ ومن الذي يستطيع أن يقول إن ما تمارسه الداخلية من اعتقال الناس لسنوات دون محاكمة أمر يخالف القانون الرسمي للبلد؟ وما هي

الجريدة التي تستطيع أن تصدر ولو عددًا واحدًا يخلو من أخبار المعتوه وإخوانه من استقبال وتوديع؟!

إن المؤسسات الصحفية في بلادنا وبدون استثناء هي مؤسسات خاضعة لسلطة آل سلول، فلا تستطيع أن تخالف أهواءهم وشهواتهم، ولا تستطيع تجاوز الخطوط الحمراء التي يضعها آل سلول، فمثلًا عندما سُئل الصحفي خالد السليمان: لِمَ أثيرت كارثة سيول جدة أكثر من سيول الرياض؟ أجاب بأنه وجد حرية للكتابة عن سيول جدة ولم يجد حرية في سيول الرياض.

ولما سُئل: من أعطاك الحرية هنا دون هناك؟ قال: اسألوا الرقيب!

هذا ما استطاع الصحفي المقيد أن يصرح به، ولا أظن التفريق بين القضيتين إلا لأن غالب المسؤولين في الرياض من آل سعود، وهم فوق الشرع والقانون كما هو معلوم!

بل إن من الصحفيين من تجدهم في غالب كتاباتهم يلتمسون أي الموضوعات أرضى لولاة أمرهم، يظهر ذلك جليًّا في كتابات عبد الله العريفج، حيث ليس إلا كاتبًا لوزارة الداخلية في غالب كتاباته، بل ربما ذكر أشياء لا يمكن معرفتها إلا من خلال مَحَاضر التحقيق في سجون المباحث.

وليس فارس بن حزام عنه ببعيد، إذ يستنكر على هذا الخطيب أو ذاك أنه لم يخطب خطبة في إدانة محاولة اغتيال محمد بن نايف، وبغض النظر عن الحكم الشرعي فإن الصحفي الذي يحترم مهنته لا يلزم أحدًا برأي دون رأي ما لم يكن مُستَأجَرًا أو تابعًا لجهة ما.

وأما جمال خاشقجي، فهو الرجل المغرم بعمل المرأة وقيادتها للسيارة، حيث يريد أن ينعش الاقتصاد، ويرفع مستوى الدخل، ويعالج البطالة بعمل المرأة وقيادتها للسيارة! ولن أستغرب لو أنه سئِل عن دواء الحمى فأجاب بأنه يكمن في عمل المرأة!

لا عجب، فأولئك يُعجبون بالغرب على عجره وبجره.

ألم يأنِ للمتصدرين من الإسلاميين أن يطرحوا قضاياهم بصراحة تامة، وأن يقفوا على المرض ويحددوا مصدره، بدلًا من الحديث عن أعراضه فقط؟

فبدلًا من الكلام على جريدة الوطن يكون الكلام مع وزارة الإعلام أو عن أصل النظام الذي منع المحاكم الشرعية من الحكم في قضايا الإعلام. وبدلًا من لوم هذا الكاتب أو ذاك يُلام عبد الله وإخوانه، فهم الذين جرؤوهم وفتحوا لهم المجال، بل كلما كان الكاتب أمعن في الشر كان أحظى عندهم، كما هو الحال مع تركي الحمد الذي يسب الله تعالى ثم يقربه الملك ويهديه قلمه!

وإذا أحسنّا فيهم الظن قلنا إنهم أقرُّوهم وسكتوا عنهم، وقد كانوا قادرين أن يمنعوا هذا الكاتب أو ذاك كما منعوا العدد الكثير من الدعاة والخطباء، بل زجُّوا بآخرين في السجون، فلمَ يسجنوا الشيخ خالد الراشد؟ فإن قالوا أنه قاد تظاهرة فلمَ يسجنوا من لم يكن له إلا فتوى مدعومة بالدليل الشرعي كالشيخ سعيد آل زعير، وسليمان العلوان، وغير هؤلاء كثير.

ثم يترك الحبل على الغارب لكتّاب الصحف وأصحاب القنوات من أصحاب المناهج المختلفة.

إن هذا الأسلوب من الدعاة في لوم الكُتاب وترك الرؤوس إنما هو كحال رجل يُضرَب بالعصا، فيسب العصا ويلومها ويتوجه بالشكوى إلى حاملها! فإن استبدلها بعصا أخرى توجه إليه بالشكر والامتنان!

إلى متى هذا التعامي والتغافل وغض الطرف عن رؤوس الفتنة وأسس الفساد في بلادنا؟!

إن هذا الأسلوب لن يفيد إلا مزيدًا من الغشاوة على عيون الناس عن أسباب البلاء، ويلفت انتباههم إلى ما لا يفيدهم كثيرًا. ترفع الشكوى إلى الملك ضد وزير من الوزراء فلا يتغير شيء، وفي أحسن الأحوال يُستبدل الوزير بمن لا يقل سوءًا عنه ويبقى الوضع كما هو بل يزداد تردِّيًا؛ لأن رأس الأفعى باقٍ في مكانه.

لا تقطعن ذنب الأفعى وتتركها *** إن كنت شهمًا فأتبع رأسها الذَّنَبَا

صحيح أن أسلوب الصراحة يجر كثيرًا من البلاء، وسيكون سببًا للزج بكثير من الدعاة في السجون، ولكنه خير من إضفاء الشرعية على رؤوس الفساد؛ فيلتبس الأمر على عوام الناس فيقبلونهم بفسادهم.

ولنعلم أن البلاء سُنَّة المرسلين، ولقد حفظ الله توحيدنا من الخلل بموقف من إمام أهل السنة صدع فيه بالحق في وجه الخليفة، فلقي فيه من البلاء الشيء الكثير، وحفظ الله العقيدة سليمة إلى هذا العصر.

إن موقفًا واحدًا فيه قوة يغني عن كثير من المواقف الضعيفة المهزوزة.

وإن خطبة واحدة من الشيخ خالد الراشد –فرّج الله عنه– صدع فيها بالحق فأدت إلى أسره، ولكن كان لها الأثر الطيب والصدى الحسن في نفوس الناس، ولا يزال الناس منذ سنين يرددونها كلما جاءت مناسبتها والله المستعان!

إن أمتنا بحاجة ماسة إلى العلم، وهي أحوج إلى المواقف الصادقة من أهل العلم. وإن العلم بلا صدع بالحق تغني عنه أوراق الكتب. وإذا سكت كل عالم خوفًا على نفسه من البلاء ضاع الدين،

واختلط الحق بالباطل عند عامة الناس، عندها ستعظم الفتنة، ولا معصوم إلا من اعتصم بالله.

وختامًا، أرسل رسالة إلى كل أخت مسلمة:
أخت الإسلام، اعلمي أن الله أراد لك الخير والهداية، ولكن أعداءك يريدون لك سوى ذلك. إذا أردتِ أي كرامة وعزة فلن تجديها إلا في ظل شرع الله، ففيه مرضاته وهداه وعصمته، والفوز في الدنيا والآخرة.
أما الآخرون فيريدون أن يجعلوك سلعة تُسوّق وتباع في الأسواق.
إن الشريحة العظمى من المتحدثين عن قضايا المرأة الذين سوّدوا الصحف بالحديث عن وضع المرأة في الأمم الأخرى وملؤوا بها القنوات هم أحد صنفين:
إما أنهم معجبون بالغرب مبهورون بحضارته المادية، فأرادوا أن يجلبوا إلينا كل ما فيه من غث وسمين، وهذا أحسن حاليهم.
وإما أنهم أعداء للأمة لبسوا لبوس أصدقائها وتظاهروا بمظهر النصح لها، يُحسِنون الخطاب، وإن قالوا سُمع لأقوالهم ولكن يُعرفون في لحن القول. يدّعون النصح وكأنهم لم يجدوا من مشاكل الأمة إلا قضايا المرأة! ولا أدري عن أي قضايا يتحدثون. يكررون المطالبة بعمل المرأة وها هي المرأة تدرس وترقت في السلم الوظيفي حتى وصلت إلى نائبة وزير، وهناك سجّانات، وهناك أسواق نسائية، وقبل سنتين حدثني الثقة أنه دخل مطعمًا في إحدى المدن تعمل في إدارته امرأة. ولا زال أولئك يطالبون بعمل المرأة، فإلى أي حد يا ترى ستتوقف مطالبتهم؟ ويبدو أنهم لن يقروا بأنها تعمل حتى يروها ترتدي زي الشرطة جالسة بجوار صديق العمل تجوب الطرقات بسيارة الأمن!

إنهم يا أخت الدين يريدون أن تعمل المرأة كما تعمل في الغرب تمامًا بلا اختلاف. ولقد عشنا بين أظهر النصارى ورأينا معاملتهم للمرأة وكيف عملها معهم، رأينا المرأة تعمل في الجيش وتحمل سلاحها وتقف بجوار الرجل، رأينا المرأة تخرج في الصباح تجري مع الجنود تردد هتافاتهم. وحدّث ولا حرج عن حالات التحرش والمضايقات! رأينا المرأة تمارس الأعمال الشاقة، وتحمل البضائع وتنزلها، وتشتغل في الحدادة، وتقوم على إصلاح المجاري وتسليكها، وتقوم بأشق من ذلك، والرجال عندها لا يُحدِّث أحد منهم نفسه بأن يكفيها العمل أو يساعدها فيه. فهل يقع مثل هذا في بلاد المسلمين؟
ولقد كان نساؤهم يبدين أشد الإعجاب عندما يعلمن أن الإسلام فرض على الرجل أن ينفق على زوجته ولو كانت أغنى منه. ولقد حدثني من عاش في بلادهم أن امرأة من نسائهم طلبت منه أن

يبحث لها عن زوج مسلم لما علمت أن النفقة على الزوج، وعلى المرأة تربية الأولاد.
فبالله عليك يا أخت الإسلام من أحسن حالًا، نساء المسلمين أم نساء النصارى؟
في أمريكا قبلة المستغربين من بني جلدتنا، قال أحد الأمريكان واصفًا حاله كانت أمه شرّابة خمر، ولكثرة شربها سُرِّحت من العمل، فبقيت في البيت بلا عمل، وطردها زوجها من البيت لأنه غير مستعد للإنفاق عليها، خرجت هائمة على وجهها تبحث عن عمل حتى وجدت عملًا ولكن في بيت دعارة! هذا مثال لما يحصل في بلادهم، فهل يرضيك يا أخت الإسلام أن تكون حالنا كحالهم؟

إن عمل المرأة لا وجه لتحريمه إذا ضُبط بضوابط الشرع، فكان بستر، وبدون أن تختلط بالرجال، وأُمنت منه الفتنة. لكن مع ذلك فلا عمل للمرأة أفضل وأشرف من عملها في بيتها، وتربي الأجيال، وتصنع الرجال، وتدع تتبع الدرهم والدينار لوليها يكفيها همّه ويقوم بواجبه.

أخت الإسلام، إنك في بيتك كالملك في سلطانه، تربين أولادك، ويكونون لك رصيدًا، يرفعونك على رؤوسهم عندما تبلغين الكبر. أم يعجبك أن نكون كالغرب تخرج المرأة كل صباح إلى المصنع أو المتجر، وترمي بطفلها في يد المربيات يتولين تربيته، ثم يكبر لا يحس بأي انتماء لأمه، بل يعقها ويقطعها، وعندما تبلغ الكبر يرمي بها في ملاجئ المسنين، وشتان ما بين حالنا وحالهم!
إن البيت للمرأة هو المملكة المحروسة، وهو خير لها من كل مكان، حتى من بيوت الله كما في الحديث: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خير لهن".
فاستمسكي ببيتك أخت الإسلام، وأحسني إلى من فيه، تجدي الإحسان منهم بعد الله. وإياك أن تحسني الظن بأعدائك، فمن أحسن الظن بعدوه لقي المهالك.

اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا. اللهم احفظنا من بين أيدينا ومن خلفنا وعن أيماننا وعن شمائلنا، ومن فوقنا ونعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

زوروا صفحة نخبة الإعلام في :

منبر التوحيد والجهاد

http://tawhed.ws/c?i=371

الدليل المركزي

مؤسسة البراق الإعلامية

http://up2001.co.cc/central-guide

